



مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

إلغاء القرارات القابلة للانفصال في عقود الإدارة
(دراسة مقارنة)

للطالب

سيف صالح الحربي

المشرف

د. طارق فتحي أبو الوفا، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

11:00 صباحاً

الخميس، الموافق 22 نوفمبر 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي، مبنى كلية القانون طلاب

الملخص

تتناول هذه الدراسة فكرة حديثة نسبياً من حيث الموضوع، وهي الرقابة القضائية على الأعمال والإجراءات الممهدة لإبرام العقود التي تبرمها الجهات الإدارية، وتقتصر الدراسة تحديداً على دور القضاء في الرقابة على القرارات الإدارية السابقة على إبرام العقد بما فيها القرارات القابلة للانفصال عن العقد الإداري. ويدور موضوع الدراسة حول المقصود بالقرارات القابلة للانفصال، من خلال إيجاد تعريف لها مستمد من تطبيقات القضاء أو شراح القانون والفقهاء. وانطلاقاً من ذلك سنسعى إلى بيان قيام هذه القرارات، وذلك بإيراد عناصرها وأركانها، وصولاً إلى تمييز هذه القرارات عن غيرها من القرارات الأخرى أو الأعمال التي من شأنها أن تقوم بها الجهة الإدارية خلال المراحل التي تسبق إبرام العقود. وتشمل الدراسة كذلك على نشأة فكرة الطعن على هذه القرارات القابلة للانفصال عن عقود الإدارة، ومنها نبحت في شروط الطعن أمام القضاء على تلك القرارات، بحيث يلزم أن نتطرق لها مستقلة عن العقد أو العملية القانونية المركبة بشكل عام. كما نسلط الضوء على أهمية الآثار التي تترتب على رقابة تلك الأعمال، لا سيما إذا قضي بإلغاء القرارات التي كانت سبباً في وجودها؛ حيث إن القاعدة تقضي بأنه متى ما ألغي قرار ما عدّ هذا القرار كأن لم يكن بحيث يلزم إعادة الحال على ما كان عليه قبل صدوره، كما أنها تقضي أيضاً بأن ما بني على باطل فهو باطل، الأمر الذي قد يرد عملياً بعد قيام الرابطة العقدية.

كلمات البحث الرئيسية: القرارات القابلة للانفصال، العمليات القانونية المركبة، الأعمال التمهيديّة، إبرام العقود، تكوين العقود، الشروط والإجراءات، العقود الإدارية، الطعن بالإلغاء.